# التاريخ المونوغرافي بالمغرب: الرؤى النظرية والمنهجية والآفاق البحثية

**عبد الرحيم الحسناوي**(*)
باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

## ملخص

تحاول هذه الورقة البحثية ومن زاوية إيبيستمولوجية تسليط الضوء على تجربة البحث المونوغرافي بالمغرب مع كل ما تطرحه من إشكاليات وفي مقدمتها مسألة المنهج وقضية المصادر. ومن المعروف أن التاريخ المونوغرافي قد انطلق على نحو فعلي، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، حيث حاول هذا الاتجاه التوفيق بين الاهتمام بالرصيد الوثائقي وشعار إعادة كتابة التاريخ والاهتمام بالتاريخ الاجتماعي، وهاجس إعادة الاعتبار للتاريخ المحلي. بيد أن هذه الحركة عرفت بعض الفتور بعد تسعينيات القرن الماضي، واتجهت بعض الأعمال إلى تكرار يتعارض مع شعار الاختلاف المفترض بين المكونات المحلية. والنتيجة هي أن الباحث قد يتناول موضوعا دون رصد حقيقي لأوضاع البحث التاريخي في الحقل المعني بالدراسة، وقد يعتمد على جهاز مفاهيمي متقادم، وقد يختزل البحث أحياناً في عملية التوثيق، وإعادة إنتاج خطاب المصادر في بعض الحالات.

**كلمات مفتاحية:** الإيبيستمولوجيا، المونوغرافيا، التاريخ الاجتماعي، المورفولوجيا القبلية، المخزن، الوثائق المحلية، التركيب التاريخي، البنية الاجتماعية، الإسطوغرافيا، العلوم الإنسانية.

## Résumé

Cet Article de recherche tente de mettre la lumière sur l'expérience de la recherche monographique au Maroc avec tous ses problèmes, en particulier la question du méthode et celle des sources. L'histoire monographique s'est véritablement lancée depuis le milieu des années 1970. Cette tendance a tenté de concilier l'attention portée à l'équilibre documentaire, le slogan de la réécriture de l'histoire, l'attention portée à l'histoire sociale et l'obsession de restaurer l'histoire locale. Cependant, ce mou-

(*) البريد الإلكتروني: lhasnaoui@hotmail.com.

vement a connu une certaine froideur après les années 90 du dernier siècle et une partie du travail à une répétition contraire au slogan de la différence prétendue entre les composantes locales et le résultat est que le chercheur peut aborder un sujet sans contrôle réel de la recherche historique dans le domaine de l'étude, et peut s'appuyer sur un dispositif conceptuel dépassé, La recherche peut parfois réduire le processus de documentation et, dans certains cas, reproduire le discours des sources.

**Mots-clés:** Épistémologie, Monographie, Histoire sociale, Morphologie tribale, Makhzan, Documents locaux, Synthèse historique, Structure sociale, L'historiographie, Sciences humaines.

## مقدمة

يلاحظ المتتبع لمسار الكتابة التاريخية المغربية نوعاً من القصور في الاهتمام بالقضايا المنهجية. وغير خافٍ على المشتغلين في الحقل الأكاديمي وغيره، أن تطور الإنتاج العلمي التاريخي رهين بمدى قدرتنا على مساءلة المادة المصدرية واستنطاقها. وما من شك في أن الانفتاح على المنجزات المعرفية التي راكمها الغرب بهذا الشأن، يسمح لنا بمواكبة أهم الأعمال المنجزة، ولكن يتيح لنا أساساً للبحث التاريخي الأكاديمي المغربي انفراجاً إن على مستوى تجديد الإشكاليات المطروحة أو على مستوى التناول والمقاربة.

وفي أفق هذه الانشغالات والطموحات المعرفية يأتي اختيارنا لهذه الورقة البحثية، التي سنسعى فيها إلى رسم خريطة الأسئلة التي نقترح طرحها على الإسطوغرافيا المغربية حين ننتقل من الموقف التقليدي الذي يُعنى بالجانب التوثيقي والبحث عن المعطيات داخل هذه الإسطوغرافيا إلى موقف الاهتمام بهذا الإنتاج في حد ذاته (المقاربة الإيبيستمولوجية). والهدف هنا هو تبين المنطق الذي سلكته تلك الأبحاث ومعرفة مدى التأثير أو استئناس المؤرخين المغاربة بالتطورات المنهجية والإيبيستمولوجية التي حصلت في الغرب وعلى امتداد فترة زمنية طويلة تمتد من القرن التاسع عشر إلى الربع الأخير من القرن العشرين. ويمكن القول بأن هذه التطورات كان لها التأثير الأكبر في صناعة التاريخ. فالتحول لم يشمل موضوع المؤرخ ومنهجه فحسب، بل أثر أيضاً في عقلية المؤرخ ذاتها. إذ أصبح مستعداً لتقبل كل مستجدات محيطه العلمي. وكما قال فرناند بروديل فإن التاريخ ـ وربما لأنه أقل العلوم بناء ـ يقبل كل دروس جيرانه، ويعمل على تطبيقها. وفي المعنى نفسه يضيف بروديل: «التاريخ عندي هو حصيلة كل التواريخ الممكنة: جميع المهن، وجميع وجهات النظر، بالأمس واليوم وغداً» (Braudel, 1969: 42).

تسعى محاولتنا إذاً إلى محاورة ملف الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة (التاريخ المونوغرافي) بواسطة المكتسبات التي حققها البحث التاريخي في بلدان أخرى متقدمة. وفي مستوى آخر فإننا سوف نهتم ومن زاوية تشخيصية وتحليلية نقدية بمواطن تلك الكتابة، والهدف الرئيس هنا هو تفكيكها وكشف مواطن الانحباس فيها لاستجلاء سماتها ومعانيها والوقوف أيضاً على مرتكزاتها المعرفية والمنهجية. في هذا المنحى أيضاً سنحاول

في هذه الورقة البحثية اعتماد المقاربة الإسطوغرافية والهدف من وراء ذلك هو التوصل على معرفة أفضل لنسق أو لفعل الكتابة التاريخية المغربية وكذا تحليل أنساق تلك الكتابة.

## أولاً: التاريخ المونوغرافي: السياق العام ومجالات البحث

رأى بعض المؤرخين المغاربة في محاولة كتابة التاريخ العام مبادرة سابقة لأوانها لما تحمله من مغامرة ومواطن زلل قد تكون عواقبها عكسية بالنسبة إلى محاولة إعادة كتابة تاريخ المغرب ما لم يسبقها ويمهد لها تاريخ قطاعي في شكل أبحاث مونوغرافية[1] دقيقة تخصص لتاريخ الجهات والمناطق والمؤسسات بل حتى للأفراد ولبعض القضايا والجوانب الفكرية أو الاقتصادية (العيادي، 2010: 285). وهكذا برز إلى الوجود تاريخ مونوغرافي اجتماعي[2] متنوع المواضيع، اعتبر من طرف البعض بأنه مساهمة في كتابة التاريخ الوطني العام، ومحاولة لتحديث الكتابة التاريخية، وتجاوز التاريخ السياسي ـ العسكري الكلاسيكي، وإعادة الاعتبار للمجتمع من أجل فهم مكوناته وشروط عيشه وديناميته وذاكرته. هذه ملاحظة تلازمنا عندما نحصي عدد الأبحاث المنشورة وغير المنشورة؛ ما أنجز وما هو قيد الانجاز[3]. هناك بداية تراكم تعبر عن رغبة في التجديد، وتتمثل هذه الرغبة في توسيع مفهوم التاريخ، وتطوير مجال المصادر، والانخراط في سياق العلوم الإنسانية. ومن الملاحظ هنا هو أن المؤرخ قد أصبح يوظف مفاهيمه لإنارة قطاعات لا تنتمي بالضرورة إلى المعنى الحرفي لتخصصه (السبتي، 2012: 109)؛ فهو يبحث عن العلاقات الاجتماعية في تجلياتها المختلفة: (أشكال الإنتاج والتبادل، السلطة السياسية، الحركة الصوفية، الظاهرة الاستعمارية). غير أن هذا الشعار المرفوع هنا يتزامن مع مرحلة بناء ذاكرة وطنية. ذلك

---

(1) في سياق تحديد هذا المفهوم لا بد من الإشارة إلى تعدد التسميات التي أطلقت على هذا النوع من الدراسات التاريخية: كالتاريخ الجهوي، الإقليمي، والمحلي، والاجتزائي، والدراسة المونوغرافية، والمجهرية والجزئية، والمبحثة... وهي كلها نعوت تهم البحوث والمنشورات التاريخية التي تركز على إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة وفي مرحلة تاريخية محددة، أي البحث المحدد في الزمان والمكان، وهو حلقة من حلقات بناء تاريخ اجتماعي شامل، ورافد لهذا الاتجاه التاريخي الجديد الذي هو التاريخ الاجتماعي. انظر بهذا الشأن (العماري، 2010).

(2) لقد اقترنت كتابة التاريخ الاجتماعي بكتابة مونوغرافيات في التاريخ المحلي، أي تاريخ القبيلة أو الزاوية، وهو حقل ساهم ضباط الشؤون الأهلية في وضع بعض معالمه المنهجية. لقد اتجهت الإسطوغرافيا المغربية الفتية إلى التركيز على المونوغرافيا المحلية، وربطت بشكل ضمني أو معلن بين الاهتمام العلمي المحض وبين إعادة الاعتبار لذاكرة عالم قروي ظل يعاني التهميش والتجاهل من لدن التأليف التاريخي السابق. ولقد كان لجرمان عياش فضل التنظير لهذا الورش وتأطيره، لكن البحث النموذج الأبرز لهذا الاتجاه كان من إنجاز (التوفيق، 1983).

(3) انظر الجرد الموضوعاتي والكرونولوجي الذي قدمه محمد حبيدة لأهم الأبحاث المونوغرافية التي أنجزت في هذا الإطار (حبيدة، 2009 ـ 2010: 14 ـ 16).

أن الخطاب التاريخي الأكاديمي الذي تضمنته الرسائل والأطروحات الجامعية المنجزة في هذا الإطار لا يمكن فصله عن الظروف العامة التي رافقت ذلك الخطاب سواء تعلق الأمر بالحماس الذي طبع عهد استعادة الاستقلال السياسي والرغبة في إعادة اكتشاف الذات وتصفية الاستعمار في مختلف الميادين بما فيها ساحة الخطاب التاريخي.

حظي التاريخ المونوغرافي إذاً باهتمام واسع من طرف شريحة عريضة من المؤرخين. ومن المعروف أن البحث المونوغرافي قد انطلق على نحو فعلي، منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، حيث حاول هذا الاتجاه التوفيق بين الاهتمام بالوثائق المخزنية وشعار إعادة كتابة التاريخ والاهتمام بالتاريخ الاجتماعي، وهاجس إعادة الاعتبار للتاريخ المحلي. وقد تناولت هذه الأبحاث عدداً من الكيانات القبلية (إنولتان، وزمور، وآيت باعمران،...) أو مناطق جغرافية محددة، مثل توات، وإيناون، ودرعة، والريف الأوسط، والحوز، الغرب، وسوس... وقد تتبعت جل هذه المونوغرافيات مرحلة نشأة وتطور الكيانات المدروسة، ورسمت ملامح المورفولوجيا القبلية، ووصفت أشكال الإنتاج الزراعي والرعوي والبنية الاجتماعية، وجوانب من الحياة القانونية والثقافية. وفي ما يخص السلطة السياسية، توقفت هذه الدراسات عند ظاهرة الأعيان، وتعدد أشكال حضور السلطة المخزنية، من قبيل الظاهرة القائدية والجباية وأشكال التسخير والحركة وما يؤدي إليه الأسلوب المخزني من احتجاجات وتوترات (السبتي، 2012: 42).

لقد فتح هذا الاتجاه (المونوغرافي) مساراً جديداً بالنسبة للأسطوغرافيا المغربية المعاصرة، وهو مسار يعكس التحول الحاصل على مستوى آليات تحديث الكتابة التاريخية المغربية وتجاوز التاريخ السياسي ـ العسكري التقليدي، وإعادة الاعتبار للمجتمع من أجل فهم مكوناته وديناميته[(4)]. وعموماً فقد تميزت تلك الأعمال المونوغرافية حسب محمد حبيدة بثلاث خاصيات أساسية هي (حبيدة، 2009 ـ 2010: 14 ـ 13):

ـ استعمال وحضور ملفت للانتباه للأرشيف والمصادر، فإلى جانب الأرشيف المخزني كالمراسلات والسجلات الجبائية، فإن البحث المونوغرافي حقق بعض المكتسبات الأخرى في اتجاه الأرشيف المحلي، مثل وثائق الأحباس والزوايا والأعراف، هذا من دون أن ننسى التقدم الملحوظ في مجال توظيف بعض الأجناس غير التاريخية مثل النوازل الفقهية، والمناقب، والرحلة... إلخ.

ـ الاهتمام بمجالات وموضوعات جديدة كانت فيما قبل من اهتمام علوم أخرى مجاورة كالجغرافيا والسوسيولوجيا والأنثربولوجيا (حبيدة، 2011: 21). ويتعلق الأمر هنا بتوسيع نطاق التاريخ الاجتماعي في اتجاه تسليط الضوء على فئات المجتمع (العامة) وأوضاعها المعاشية وأدوارها التاريخية. كما طرحت بعض الأبحاث موضوع المورفولوجية القروية إذ وصفت مختلف أشكال الإنتاج الزراعي والرعوي، والبنية الاجتماعية، وجوانب من الحياة

(4) من الصعب جداً في بعض الأحيان التمييز بين المرحلتين، ما دامت المرحلة المسماة بالتاريخ الاجتماعي لا تزال تجر وراءها المقاربة الموسومة بالمرحلة الوطنية.

القانونية (الأعراف) والثقافية. وفي ما يخص السلطة السياسية فقد توقفت هذه الأبحاث أيضاً عند مختلف أشكال حضور السلطة المخزنية وعلاقة المخزن بالبوادي، وما يؤدي إليه الأسلوب المخزني من توترات واحتجاجات.

ـ إخراج التاريخ ومن بؤرة انغلاقه على ذاته في اتجاه الدفع به إلى محاورة العلوم الإنسانية الأخرى. فمع انفتاح المؤرخين على التاريخ الاجتماعي اقتنع عدد متزايد منهم بضرورة الانفتاح على العلوم الإنسانية (الجغرافيا، السوسيولوجيا، الأنثربولوجيا...) وذلك من أجل تطوير مناهج البحث وتوسيع منحى اشتغال المؤرخ.

## ثانياً: مشكلات منهجية

من الناحية المنهجية، فالملاحظ هو أن جل الأبحاث المونوغرافية ـ مع بعض الاستثناءات ـ لم تتجاوز الطابع الوصفي، كما أنها ظلت تركز بالأساس على جانب التوثيق[5]، وهو جانب أساسي وضروري بالنسبة إلى البحث التاريخي، كونه يوفر المادة الأولية للمؤرخ. ومع أن هذا الأخير لا يستهين بعملية التوثيق، فمن المستحب أيضاً ألّا يتحول المؤرخ أيضاً إلى مجرد موثق ينتج مادة تنتظر التفسير والتأويل.

ويفسر عبد الأحد السبتي هذا التقصير أو النقص بالسياق الأيديولوجي العام الذي تحكَّم في تناول القرن التاسع عشر، من حيث إعادة النظر في أطروحات الكتابة الاستعمارية وتفكيك مقولاتها بكيفية تاريخية وعلمية، وباستعمال رصيد هائل من الشهادات والوثائق سواء المحلية أو الأجنبية، وكذلك الانسياق وراء استعراض العلاقة المتوترة بين المخزن والبوادي وتحميل الاستعمار مسؤولية مصائبنا. وهكذا «فقد ظهرت تلك المونوغرافيات وكأنها تسعى لإعادة الاعتبار إلى الدولة التقليدية، ولكن من دون أن تعمل على تقدم معرفة هذه الدولة على مستوى المؤسسات والطقوس والسلاطين والشخصيات الكبرى» (Sebti, 2001: 192). وبذلك «يطرح هذا التناول الجواب محل السؤال، ويتكلف بإعادة الاعتبار بدل التحليل، ويحمل التدخل الأوروبي أكثر مما يتحمله لتفسير معضلات المغرب خلال القرن التاسع عشر» (السبتي، 2009: 21، نقلاً عن: حبيدة، 2009 ـ 2010: 17).

إن الموقف الوطني الدفاعي، الذي كانت له مشروعيته في مرحلة تاريخية معينة، لم يتراجع حتى مع تزايد الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي منذ سبعينيات القرن الفارط، وهو الأمر الذي قد يؤدي حسب عبد الأحد السبتي إلى نتائج سلبية من الناحية المنهجية (السبتي، 2012: 55)، ولعل أبرزها هو خلوّ عدد من الأبحاث من أسئلة وإشكاليات حقيقية تتجاوز عملية استخراج مجموعة من المعطيات والمعلومات انطلاقاً من مادة مصدرية

---

(5) إن معظم الباحثين قد عالجوا موضوعاتهم بصرامة أرشيفية فائقة. وعلى سبيل المثال لا الحصر خصص العربي مزين مثلاً ما يناهز 65 صفحة لتقديم النصوص التي اشتغل عليها، و170 صفحة لنشر الوثائق المحلية ذات الصلة بالموضوع. انظر: (Mezzine, 1987: 21-87 et 89-259).

معينة. هذا إضافة إلى تجنب عدد من الباحثين المغاربة عناء الرصد أو المعاينة المنهجية للأبحاث التي أنجزت من طرف الباحثين الأجانب (الأوروبيين والأمريكيين). وهو ما قد يحرم الأسطوغرافيا المغربية من متابعة تطور المعرفة التاريخية والاطلاع على المكتسبات النظرية والمنهجية الحديثة التي راكمها البحث التاريخي في البلدان الغربية.

شكك البعض في هذا النهج أي في صدقية الأعمال المونوغرافية واعتبر الاشتغال بها إرثاً من الإسطوغرافيا الاستعمارية. لا شك في أن حبل هذا الاعتراض قصير وقد فنده رواد هذا الاتجاه. وفي هذا السياق يقول أحمد التوفيق: «أما المونوغرافية فهي نمط، يكتب تحت كل سماء، وهي ليست خاصة بالمغرب ولا إرثاً كولونيالياً، وإلا فماذا نسمي كتب المسلمين الأوائل عن مدن معينة وقبائل بعينها وحرف خاصة... إلخ. بل إنها النمط السائد في التاريخ الأكاديمي الأوروبي، وهي مادة الأعمال الواسعة مثل هذا العمل الذي وضعه جورج دوبي في تاريخ الاقتصاد الزراعي لأوروبا الغربية في العصور الوسطى، وهذا لا يعني أن المونوغرافية ليست لها قواعد صناعتها» (التوفيق، 1995: 9؛ جاد الرب، 2005: 70 ـ 71). يؤكد هذا النص مدى الارتباط المزدوج الذي يوجد بين الكتابة التاريخية المغربية الحديثة والتقليدية من جهة، والكتابة التاريخية الأوروبية المعاصرة من جهة ثانية. كما يبين أيضاً من خلال الكتابة المونوغرافية نفسها أثر التيارين في المؤرخين المغاربة المعاصرين. وهو رأي يعبر عنه كذلك العربي مزين في مقدمة كتابه **تافيلالت**. لقد كانت كتابة التاريخ المحلي إذاً كتابة معروفة في التقليد التاريخي المغربي، وقد ترك فيها كثير من المؤرخين مؤلفات[(6)] هي اليوم بمثابة مصادر أساسية بالنسبة للمؤرخين المعاصرين. وفي هذا السياق نجد العربي مزين يقول: «لقد قمنا في دراستنا لتاريخ تافيلالت ـ على غرار مؤرخي الجيل السابق ـ بجمع المصادر المكتوبة. ومن الصعب عدم مجاراة هذا الجيل في هذا المستوى. فقد اقتفينا أثرهم ونزلنا إلى الميدان لجمع الأخبار من أفواه الرجال وهو تعبير مقتبس من المختار السوسي. وفي هذا المستوى كذلك فليس لدينا ما نعلمه لهذا الجيل، بل على العكس من ذلك، فلهذا الجيل امتياز علينا بانتمائه إلى جيل الحوار «تجماعت» السخي بالمعلومات وإلى الجيل الذي كان الكلام فيه يلعب الوظيفة الاجتماعية في نقل الخبرة والحفاظ على الحد الأدنى الإعلامي الضروري لاستمرار الجماعة. وهذان عاملان أعطيا لهذا الجيل انفتاحاً أكبر على العالم القديم ومجالاً فسيحاً للاستخبار» (Mezzine, 1987: 15).

هكذا ينظر مؤرخ المونوغرافيا المغربية الحديث إلى أسلافه من مؤلفي المونوغرافيا التقليدية. وهي كما نرى نظرة اعتبارية لما لهذه المونوغرافيات التقليدية من آثار في المونوغرافيا الحديثة. إلا أن هذا الدين المعرفي للمتقدمين على المتأخرين لم يمنع هؤلاء من إبراز حدود المونوغرافية التقليدية وضرورة تجاوزها، ويلخص العربي مزين حدود

---

(6) من بين هذه المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر: **المعسول** لمؤلفه المختار السوسي و**تاريخ تطوان** لمحمد داوود... إلخ، وقد شكلت هذه المؤلفات استمرارية للكتابة التاريخية العربية الإسلامية التقليدية في هذا الباب. وذلك بالنظر إلى كونها تسير على نفس المنوال وتتبنى نفس المنهج الذي يتلخص في جمع المعلومات ورواية الأحداث المتعلقة بموضوع التأليف.

المونوغرافيا التقليدية، كونها تقتصر على عملية جمع وتسجيل الأخبار المرتبطة بالأحداث الفريدة الخاصة بالحياة السياسية والروحية. وهذا ما يتعداه مؤرخ المونوغرافيا الحديثة الذي يهتم بوصف الأرض وإنتاجها ونشاط الإنسان في استغلاله لهذه الأرض وبدراسة البنية الاجتماعية الناتجة من كل ذلك. ويتميز مؤرخ المونوغرافيا الحديث كذلك بكونه لا يكتب تاريخ منطقة لذاتها، بل يسعى من خلال دراسة المستوى الصغير إلى إدراك المبادئ التي تتحكم في هذا التاريخ قبل تعميم هذه المبادئ على التاريخ العام. فالجزء ليس غاية في حد ذاته، بل دراسته هي مرحلة أولى في طريق إنجاز التاريخ العام (Mezzine, 1987: 16)، وهذه حجة نجدها عند كل من ألّف في هذا المجال من مؤرخي المونوغرافيا التاريخية المغربية الحديثة. ويلخص أحمد التوفيق هذا التوجه، قائلاً: «فأما الاقتصار على التاريخ لقبيلة واحدةٍ [...] فقد تعمدناه حتى نتخلص من التعميمات التي تسبح فيها الدراسات التاريخية للمغرب بأكمله أو لبعض المناطق أو لبعض المناطق الواسعة، وفي هذه التجربة فحص الإمكانيات التي يمكن أن توفرها أنواع مختلفة من الوثائق المحلية، وبحث عن عناصر البنية الاجتماعية والاقتصادية التي قلّما تبررها الكتابات التاريخية الإخبارية. فالمجتمع المغربي كان يتكون من قبائل ولذلك اقتنعنا بأنه متى وقع الكشف عن تاريخ عدد منها بتحريات مجهرية، كان ذلك بمثابة فحص عدد من الخلايا في جسم ما للتعرف على نسيجه وتكوينه، الأمر الذي لا يتأتى بمجرد تعداد أضلاعه أو فقره» (التوفيق، 1983: 9). واضح من خلال هذا النص بأن الإطار الميكروتاريخي هو مقدمة ضرورية لإمكان تحديد الظواهر الماكروتاريخية في خطاب أكثر دلالة (أبو إدريس، 2003: 80). وفي فرنسا مثلاً يبدأ البحث المحلي المونوغرافي قبل التركيبي العام. وبعبارة أخرى يبدأ البحث في الخاص لبناء المشترك العام.

وإذا كانت المونوغرافيا المغربية الحديثة تنتمي إلى نفس الفن المونوغرافي المغربي العتيق، فإنها تأثرت أيضا بفن المونوغرافيا في الإسطوغرافيا المعاصرة وبخاصة تلك التي كتبها بعض أعلام مدرسة الحوليات الفرنسية[7]. ويظهر هذا الأثر بوضوح في أغلب النماذج المونوغرافية المشار إليها سلفاً. وارتباطاً بهذه الفكرة يركز أصحاب هذا الاتجاه كذلك على دراسة البنى والأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على حساب الاهتمام بالأحداث المثيرة. بيد أن مفهوم المونوغرافيا يمكن أن يستثمر حسب عبد الأحد السبتي في صياغة مواضيع اعتبرت من قبل المواضيع المتجاوزة. فإذا كان التاريخ الاجتماعي قد أقر في السابق بالانتقال من الحدث إلى البنية، ومن الفرد إلى المجموعات والشرائح الاجتماعية، فإنه تمت بعد ذلك عودة إلى التاريخ السياسي، والسرد والحدث وأعيد تشكيل هذه الميادين بواسطة أدوات منهجية. وهكذا فإن البنيوي والظرفي والمدة البعيدة والحدثي لم يعد ينظر إليها على أساس أنها ألفاظ متناقضة. فالحدث وفق التحليل الذي قدمه عبد الأحد السبتي يمكن أن يفيد في معرفة ما تحت الحدث أي في الكشف عن البنية. بل إن الحدث

(7) للمزيد من التفاصيل حول التاريخ المونوغرافي الفرنسي، انظر (حبيدة، 2013: 85 ـ 92؛ البكراوي، 2012: 168).

يؤسس بمعنى ما للبنية. ويمكن أن يحصل على صفة البنية إذا ما تمكن الباحث من صياغة إشكاليات قد تساعده على إغناء قراءته للمصادر (السبتي، 1989: 51). وبعبارة أخرى «فقد يكون الحدث نقطة ملاحظة ملائمة لإدراك البنية، أو مؤشراً لها، أو انعكاساً لها، أو عامل تحولها، حيث يهدم الحدث بنى تقليدية ويؤسس مكانها بنى جديدة. وهنا يجب إثارة الانتباه إلى أن الأحداث تغادر سطحها التاريخي السردي بمجرد أن تفصح عن منطقها الداخلي وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام» (السبتي، 1989: 52).

## ثالثاً: مسألة التنظير أو التركيب

في مستوى آخر من التحليل تسمح قراءة التجارب المونوغرافية بالمغرب باستنتاج مقاربتين متباينتين (حبيدة، 2009 ـ 2010: 17): **الأولى** مقاربة أرشيفية عادة ما يتم التركيز فيها على الجانب التوثيقي ويكون هاجس المؤرخ هنا هو خوض «غمار البحث في المصادر بدون إشكالية، ويتجاهل أحياناً الخط الفاصل بين قواعد التحقيق وقواعد التأويل والتركيب» (السبتي، 1989: 57). والنتيجة حسب عبد الأحد السبتي هي «أن الباحث قد يتناول موضوعاً دون رصد حقيقي لأوضاع البحث في الحقل المعني، وقد يعتمد على جهاز مفاهيمي متقادم، وقد يختزل البحث أحياناً في عملية التوثيق، وإعادة إنتاج خطاب ما تقوله المصادر في بعض الحالات» (السبتي، 2012: 56). بيد أن إجراءات التحليل التاريخي تتطلب من المؤرخ وقفة تأملية قوامها التحليل والقول النقدي أي تحقيق ومقارنة الوثائق، ثم مستوى التأويلات. وأثناء ممارسته لهذه المستويات يلجأ المؤرخ إلى مفاهيم وتقنيات العلوم الإنسانية الأخرى كالسيوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والجغرافيا، واللسانيات... إلخ، وهي علوم أصبحت تمارس جاذبيتها على التاريخ ولم يعد من الممكن تجاهلها. وارتباطاً بهذا المستوى فإن العلوم الإنسانية قد توفر أدوات تساعد على التكييف مع واقع ندرة المصادر، واقتصار المعطيات في بعض الحالات على بعض الإشارات والمعلومات المتفرقة. أما المقاربة **الثانية** فهي مقاربة تنظيرية أو تركيبية. وفي هذا المستوى من المحبذ أن تتم المزاوجة بين البحث المونوغرافي وبين وجرأة البناء التاريخي (التركيب)، وذلك من أجل إغناء العمل المونوغرافي ذاته. ويحدث هذا الأمر بالطبع من خلال عملية تجديد الأسئلة والحوار بين مختلف زوايا الملاحظة ومستوياتها. ويتم ذلك انطلاقا من سيرورة الوقائع التاريخية التي تقتضي حركية الربط بين الإشكالية وبين عرض المعطيات من جهة، ثم نقد المعطيات بواسطة الوثائق أو البرهان في إطار العلاقة مع الإشكالية المطروحة. يقول عبد الأحد السبتي في هذا السياق: «توضع المونوغرافيا والمعرفة المنطلقة من مضمون المصادر في مواجهة التركيب والتنظير. صحيح أن الكتابة التاريخية التركيبية تزداد متانتها كلما تكاثرت دراسة الجزئيات، وأن الكتابة النظرية تتحسن صدقيتها كلما ارتفع حجم المعرفة الموثقة. لكن في المقابل، تتضمن المونوغرافيا قدراً من التنظير والتركيب، ولا تنفصل إجرائية المصادر عن إجرائية الفرضيات والإشكاليات التي ينطلق منها الباحث. فإذا تجاهلنا هذه التقاطعات ربما انزلقنا إلى ممارسات تتميز بالمجهود التوثيقي غير

المعقلن، يخوض المؤرخ غمار المصادر بدون إشكالية، أو يتجاهل الخط الفاصل بين قواعد التحقيق وقواعد التأويل والتركيب، وأحياناً أخرى تنقل الإشكالية من بحث إلى آخر بدون تمييز، وبذلك تطرد النظرية من الباب فتتسلل إلى النافذة» (السبتي، 1989: 57).

اهتم عبد الله العروي هو الآخر بقضية التنظير وقد تناولها في كثير من مؤلفاته وكتاباته، وبخاصة ما ألفه في باب التاريخيات وإيبيستمولوجيا التاريخ. لقد نبّه العروي إلى مسألة أساسية وهي حذر المؤرخين الشديد من النظريات، بيد أنه يؤكد في نفس الوقت بأن اللجوء إلى تلك النظريات سواء في شكل مفاهيم أو أنماط تعليلية هي ضرورة لا مفر منها بالنسبة إلى عمل المؤرخ، ويبقى فقط أن نبين ضرورة الوعي بذلك الاستعمال ونناقش ماهية الأنماط المقبولة والأنماط المرفوضة (العروي، 2002: 29). الاختلاف بين المؤرخين، حسب عبد الله العروي دائماً، ليس اختلافاً حول قواعد المهنة، فالمؤرخون المحترفون هم أصحاب صناعة ذات قواعد صارمة. يتفقون على مادة الدراسة وعلى قواعد القراءة. الاختلاف بينهم هو اختلاف في التأويل لأن أنماطهم التعليلية، سواء أكانت واعية أو ضمنية، أنماط مختلفة. نفهم هنا دعوة عبد الله العروي المؤرخين المغاربة إلى تجاوز عقدة التنظير وإلى الوعي بأهمية النظريات في كتابة المؤرخ: «ليس كل مؤرخ محترف واعياً باستعماله لأنماط مستقلة نسبياً عن مغزى الوثائق التي يعثر عليها ويحققها. بل إن أساتذة التاريخ يعملون ما في وسعهم لطمس هذه الحقيقة وكأنها سر لا يجب أن يذاع. كم من طالب يتحفز للبحث فيسمع من أساتذته: البحث هو التنقيب عن الوثائق أما النظريات فلا حاجة لنا بها، فينقلب هذا على التاريخ والمؤرخين ويقول: إن الأساتذة أصحاب الكراسي يريدون منا الكشف عن وثائق يستغلونها هم لإثبات نظرياتهم. قد يكون في هذا الادعاء كثير من الشطط لأن عمل المؤرخ المبتدئ هو بالدرجة الأولى التنقيب عن الوثائق خاصة إذا كان ينتمي لبلد لم تؤسس فيه مدرسة تاريخية عصرية إلا منذ زمن وجيز، غير أنه من المحقق أن لا علاقة بين التنقيب عن الوثائق والتطوع بالنظريات: كلا الميدانين مفتوح للجميع. يجب ترك الحرية للجميع ومنذ البداية ثم التحاكم إلى الوثائق لفرز النظريات الصالحة والنظريات الفاسدة، وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق الجميع من دور الأنماط التعليلية في تفسير غالب أحداث التاريخ» (العروي، 2002: 29).

إن موقف عبد الله العروي من مسألة النظرية في التاريخ، هو موقف دقيق يقوم على حجتين: **الأولى**، هي أن المؤرخ يستعمل ضمنياً المفاهيم والنظريات في كتابته. وهي إما مفاهيم حديثة أنتجتها المعرفة الإنسانية في ميدان الدراسات التاريخية خلال تطورها الطويل، أو مفاهيم تقليدية توجد ضمناً في الوثائق التي يوظفها المؤرخ. أما الحجة **الثانية** فيلخصها العروي في ما يسميه اقتصاد الوقت؛ وهو يقصد بذلك حاجة المؤرخ المغربي إلى استعمال المفاهيم النظرية المنتجة في الغرب (الدولة، الطبقة، الأدلوجة) ودون ضرورة انتظار المرور من جميع مراحل إنتاج تلك المفاهيم. إن مثل هذه المفاهيم وغيرها تبقى ضرورية للمؤرخ وإلا بقي سجين المفاهيم التقليدية، وواجب المؤرخ هنا هو ألا يتقيد بالأنماط التعليلية الجاهزة. بل على العكس من ذلك عليه أن يفككها وأن يحرر كل مفهوم من المضامين الجامدة المضمنة فيه، وبعبارة أخرى عليه أن يأخذ المفهوم وهو مفتوح

يحتمل التعيين ويستعمله بكيفية إشكالية، أي لطرح المشكلات ولفتح طرائق جديدة للبحث والتنقيب عن الوثائق (العروي، 2002: 47).

وإذا تأملنا جيداً في منجز المقاربة التأويلية أو التنظيرية، فإن الأبحاث المونوغرافية يمكن أن تفتح أمام الباحث مسلكاً لفهم بنية المجتمع المغربي باستثمار رصيد العلوم الاجتماعية الأخرى ولا سيّما الأنثروبولوجيا. ففي دراسته المجهرية حول إينولتان حاول أحمد التوفيق تفسير بنية المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر. كما حاول أيضاً «تفسير نمط الاقتصاد التقليدي والذي يفسر بدوره ضعف إمكانيات الدولة وعجزها عن إخضاع جميع القبائل» (التوفيق، 1983: 619 ـ 612، نقلاً عن: حبيدة، 2009 ـ 2010: 17). أما الاستنتاج المركزي لبحثه حول نمط الإنتاج فنقرأه عند الباحث نفسه كما يلي: «إن اقتصاد إينولتان كان في القرن التاسع عشر، اقتصاداً زراعياً بصفة أساسي والزراعة كانت عتيقة، في أدواتها وتقنياتها لذلك كان إنتاجها ضعيفاً ومتوقفاً على الأزمات المناخية الدورية... هذه هي سمة نمط الإنتاج في المغرب قبل منتصف القرن التاسع عشر، توازن بين إنتاج زراعي ورواج تجاري، وكلاهما مظهر لاقتصاد يمكن أن نسميه «اقتصاد القلة» لأنه كان دوماً على حافة الجماعة، لكن نمط الإنتاج هذا كانت له سيرورة دورية، وهذا التطور الدائري كان أمداً مطرداً لا يقتصر على الاقتصاد وحده، فكل شيء يدور دورة لها بداية ونهاية، من الأسرة إلى الدولة، وعلى ضوئها يمكن فهم الدينامية الاجتماعية للمغرب... وإلى جانب كون هذا الاقتصاد اقتصاد قلة فهو «اقتصاد عدم التراكم» فكل شيء يصير فيه إلى الاختلاف لا على المستوى الاقتصادي فحسب بل حتى في المستوى الاجتماعي» (التوفيق، 1983: 615 ـ 620).

وحاول عبد الرحمن المودن، من جهته أيضاً، من خلال دراسته حول «إيناون» رفع اللبس التالي: هل الخيار بين الدراسة المونوغرافية والتنظيرية أم بين البحث الدقيق مونوغرافياً وتنظيرياً، والتعميمات الواسعة؟ كما استطاع كذلك أن يبين أيضاً بأنه لا تعارض بين الدراسة المونوغرافية والهموم النظرية (المودن، 1995: 22). لقد ركز الباحث في هذه الدراسة على محاولة القياس الكمّي للظواهر كلما أمكن ذلك، وقام بقدر المستطاع بالكشف عن المهمش في الكتابة التاريخية التقليدية بدءاً من الحياة اليومية للمجموعات القروية إلى التيارات التي اخترقت البادية المغربية غداة الاستعمار. كما استفاد البحث أيضاً من عملية الانفتاح على مفاهيم ومناهج العلوم الاجتماعية الأخرى. وتمثيلاً لهذا الاتجاه الحديث في الكتابة التاريخية المغربية المعاصرة يقول عبد الرحمن المودن: «استفدنا من انفتاح ابتدائي على بعض العلوم الأخرى، ولا سيّما الأنثروبولوجيا، التي وإن ناقشنا نتائج بعض أبحاثها على المجتمع المغربي، فإننا استنرنا ببعض أدواتها لفهم ممارسات يومية أو علاقات بين القبائل أو بينها وبين المخزن، ويخصص بالذكر مفاهيم الأنثربولوجي كارل بولاني» (المودن، 1995: 22)[8].

(8) لقد حاول عبد الرحمن المودن من خلال دراسته لقبائل إيناون مناقشة نتائج بعض الأبحاث الأنثروبولوجية على المجتمع المغربي، كما هو الشأن مع كارل بولاني (Karl Polanyi) الذي استعمل =

تكتسي المقاربة التركيبية إذاً أهمية كبيرة بالنسبة إلى البحث التاريخي لأنها حسب محمد حبيدة «توسع منظور المؤرخ، وتحفزه على مراجعة المسلمات وصياغة الفرضيات، وتغيير مسارات الفهم والتأويل، ومن ثم توجيه الدراسات» (حبيدة، 2011: 23). وانطلاقاً من المعطيات المجزأة يحاول المؤرخ إيجاد تفسير للإشكال المطروح، وعلى هذا النحو فهو يكون تأويلاً مستساغاً، لأنه يبنى على قرائن وحجج يتم التوصل إليها من خلال الاستدلال الذي استمد من الوثيقة وأيضاً عن طريق التفكير المنطقي.

وارتباطاً بهذا المستوى أي التركيب أو التنظير لا بد لنا من استحضار العمل المتميز الذي قام به عبد الأحد السبتي في أطروحته **بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار** والذي اعتبر وبرأي العديد من الباحثين المتخصصين حلقة أساسية في هذا الانتقال أي من المونوغرافيا إلى التركيب[9]. لقد ركز الباحث على ظاهرة اجتماعية، هي «الزطاطة» لكتابة تاريخ اجتماعي «تنعكس فيه مختلف التمفصلات المهيكلة للبناء الاجتماعي: المعرفة والسلطة والمادي والرمزي والمركز والهامش» (حبيدة، 2011: 23 وما بعدها). وهنا نكتفي بالإشارة إلى أن المؤلف يعتبر في دراسته أن أمن الطرق ظاهرة اجتماعية كلية، وهو المفهوم الشهير الذي صاغه مارسيل موس (Marcel Mauss)[10]، وهي إشارة تعكس درجة تأثر المؤرخ عبد الأحد السبتي في مقاربته بالعلوم الاجتماعية الأخرى وفي مقدمتها الأنثروبولوجيا.

ومن زاوية نقدية أو إيبيستمولوجية فقد اعتبر هذا العمل أيضاً، محاولة متميزة في تتبع حاضر الكتابة التاريخية وبعض ثوابت التاريخيات التقليدية في المغرب. ولعل الجانب المهم هنا هو المنهج الذي سلكه المؤلف في معالجة مسألة الزطاطة، ولو أنه سبق له وأن

---

= مفهوم المبادلة (Réciprocité) وهو أحد المفاهيم الاستراتيجية التي وصف بها الأنثروبولوجي بولاني المجتمعات ما قبل الرأسمالية. «والمبادلة من المبادئ الأساسية التي تتحكم في شتى أشكال التعامل الاجتماعي، (مثل إعادة التوزيع). فيما بين وحدات اجتماعية متناظرة: قبائل، أجزاء القبيلة الواحدة. وحسب مبدأ «المبادلة» يتم انتقال الأمتعة داخل المجموعة أو فيما بين المجموعات دون الحاجة إلى وسائط مالية كما يتم في التبادل الرأسمالي، بل تقوم معاوضة المصالح والأمتعة، في مدة تطول أو تقصر، على جملة من أشكال المهاداة بالمناسبات، والتآزر أيام الشدة، والتكافل بصفة عامة» (المودن، 1995: 220 ـ 221).

(9) انظر بهذا الخصوص الأبحاث والمقالات التي تناولت هنا كتاب عبد الأحد السبتي **بين الزطاط وقاطع الطريق** وقرأته قراءات مختلفة تتراوح بين القراءة التاريخية والقراءة الاجتماعية والقراءة الأنثروبولوجية. وقد التقت كلها في البحث عن إضاءة جانب من جوانبه النظرية والمنهجية الغنية، أو في تعميق النظر في بعض القضايا التي يثيرها الكتاب. انظر كتاب: **رهانات التاريخ الاجتماعي قراءات في كتاب «بين الزطاط وقاطع الطرق» لعبد الأحد السبتي**، تنسيق أحمد بوحسن (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011).

(10) للمزيد من التوضيح حول مفهوم الظاهرة الاجتماعية الكلية (Fait social total) يمكن الرجوع إلى المؤلف التالي: (Karsenti, 1997).

وظف مثل هذا المنهج في دراسات وأعمال أخرى سابقة[11]. إلا أن هذا المنهج هنا يصبح بدوره طريقة في التحليل والتأويل، وموضوعاً للتفكير في نفس الوقت. ويقوم هذا المنهج على العناصر التالية (حبيدة، 2011: 29 وما بعدها):

ـ إعادة الاعتبار للنصوص والوثائق وهي ذات أنواع مختلفة الأجناس واللغات والسياقات الثقافية (نص الرحلة والاستكشاف (رحلة شارل دوفوكو 1883 ـ 1884)، نص أخبار الدول والسلاطين، نص السفر في تاريخ الصلاح والولاية، والنص القانوني)، ثم القيام بالتوليف بينها وبين النص الاجتماعي والثقافي العام في زمان ومجال محددين. وبذلك تتداخل وتتعالق هذه النصوص التاريخية الخاصة مع النصوص الاجتماعية والثقافية (السبتي، 2009: 31). بيد أن الجانب المهم هنا والذي يوليه المؤلف أهمية بالغة يكون بالضرورة هو العمل النقدي والذي يمكن المؤرخ من النفاذ مباشرة إلى النصوص وبالتالي «المساهمة في إفراز المزيد من زوايا القراءة والتأويل، مع انفتاح نفس النصوص على المزيد من القراءات الممكنة» (السبتي، 2009: 31). إن عنصرَي القراءة والتأويل، يدخلان هنا في صلب العملية التاريخية. ويأتي الفعل التأويلي كذلك كعملية بناء علمي يكون هدفها هو تنظيم استراتيجية منطقية للنص التاريخي، عبر ضوابط ومحددات علمية. لقد أسست هذه النظرة الأخيرة يقظة البحث التاريخي إزاء مسألة النصوص؛ فالأحداث التاريخية لا توجد جاهزة في الوثائق والنصوص، فهذه الأخيرة هي بلا شك محل بحث. والمؤرخ هو الشخص الوحيد الذي تناط إليه مهمة الحكم على قيمتها.

ـ مراجعة فكرة التحقيب التاريخي، ولا سيَّما العصر الوسيط والحديث، والتعامل مع البعد الزمني بمقاربة استرجاعية تنطلق من القرن التاسع عشر، ثم تعود للبحث عن الأنساق الاجتماعية والثقافية منذ العصر الوسيط (حبيدة، 2011: 107). ويعبر عبد الأحد السبتي بوضوح عن هذا الاختيار قائلاً: «تسعى محاولتنا إذن إلى محاورة ملف القرن التاسع عشر بواسطة المكتسبات التي حققها البحث الذي أنجز حول الحقب السابقة» (السبتي، 2009: 22). ويضيف المؤلف نفسه في موضع آخر: «فرحلة البحث عن نسق تقليدي مغربي، هي في نهاية المطاف رحلة تعود باستمرار إلى الوراء، بدون أن تؤدي إلى الإمساك بالنسق ـ المطلق» (السبتي، 2009: 237).

ـ تناول نقدي للمونوغرافيات[12] التي كان هاجسها هو الرد على الكتابات الاستعمارية ودحض مقولاتها. والهدف هنا «هو تفكيك الباحث للكتابة التاريخية وكشف مواطن الانحباس فيها، وإخراجها من الأنفاق الإسطوغرافية، نفق تقديس النصوص أو المقاربة

(11) يظهر هذا الاهتمام مثلاً مع الأدبيات الجينيالوجية التي كان قد اشتغل عليها الباحث منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي. انظر: (Sebti, 1984).

(12) من المعروف تماماً بأن معظم الأبحاث المونوغرافية التي أنجزها أصحابها في هذا الإطار كانت تندرج في سياق تحضيرهم لشهادات جامعية عليا. عندما نتأمل مقدمات تلك الأبحاث المنوغرافية المنجزة، فإننا نجدها تركز على عدد من العناصر؛ مثل التركيز على استغلال الرصيد الوثائقي، ودراسة الأجزاء قبل القيام بعمليات التعميم والتركيب والتنظير.

الأرشيفية الصرفة، نفق المنظور الوطني الدفاعي، ونفق الاقتصار على الأبحاث المرتبطة بالشهادات الجامعية» (حبيدة، 2013: 99 وما بعدها).

بهذه المستويات يكون عبد الأحد السبتي قد تمكن فعلاً من اقتحام «تاريخ اجتماعي شامل من خلال تاريخ المجال ومواطن تمفصل الممارسات الاجتماعية والسياسية والتصورات والأنساق الثقافية» (حبيدة، 2011: 32). ويبدو أن الباحث قد أدرك خلال مساره الطويل في الكتابة التاريخية أن التاريخ لكي يكون مجمع العلوم الإنسانية وملتقاها، لا بد من أن يجعل الكتابة التاريخية تتحاور مع مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدبية، حتى يعبِّر كل منها عن حمولته الإنسانية، بقدر أو بآخر، من حيث التصورات النظرية، ونوع اللغة المستعملة، وكذا أساليب القول والتعبير المعتمدة في أجناس الخطابات المختلفة والمتعددة. كما أدرك أن التاريخ يؤتى من المدة الطويلة التي تحتوي المدة القصيرة المهمة، مشكلة بذلك دائرة تأويلية، يكون فيها الكل وليد كل أجزائه ومحتوياً لها في نفس الوقت. كما أدرك أن التاريخ يؤخذ من صلب تاريخ السلطة المركزية بمختلف أنواعها وتجلياتها، ومن ترائب التاريخ المهمش بمختلف أنواعه وتجلياته كذلك. وهكذا يكون إدراك التاريخ فعلاً على أنه واقعة أو ظاهرة اجتماعية كلية.

وإذا كان الانبهار بشعار المونوغرافيا قد وجد بعض الامتداد في دراسات تناولت حقباً أخرى مثل الحماية والعصر الوسيط والحديث، فإن هذه الحركة سرعان ما عرفت بعض الفتور وبخاصة بعد تسعينيات القرن الماضي، وهكذا اتجهت بعض الأعمال إلى تكرار يتعارض مع شعار الاختلاف المفترض بين المكونات المحلية. ولعل هذا الأمر يجد تفسيره في عدة عوامل نعرض لها كما يلي (حبيدة، 2009 ـ 2010: 19 وما بعدها):

ـ حداثة عهد تجربة البحث التاريخي بالمغرب، مقارنة مع التجربة التي راكمها الغرب في هذا المجال؛ إذ إن ثلاثة عقود من الزمن بالنسبة إلى البحث التاريخي المغربي المعاصر لم تكن كافية لخلق آلية أو دينامية بحث على غرار الجامعة الأوروبية. ومن المعروف أيضاً أن البحث المونوغرافي كما أسسته مدرسة الحوليات الفرنسية كان مشروعاً جماعياً[13]، وهذا ما لم يتوافر لدى المونوغرافيين المغاربة، إذ شرعوا في إنجاز مونوغرافياتهم كل في مجال بحثه وتخصصه فكان لزاماً على هؤلاء الباحثين أن يبتكروا أرشيفاتهم وموضوعاتهم وإشكالياتهم، فجاءت تلك الأبحاث المتميزة مثل واحات وسط براري قاحلة.

(13) مقارنة بالجامعات الغربية ولا سيّما الفرنسية، فإن البحث المونوغرافي أو المجهري عادة ما يمثل في مسار الباحث وحسب محمد حبيدة، خطوة أولى في اتجاه التركيب. ويستحضر الباحث هنا مثال كل من جورج دوبي (Georges Duby) الذي انتقل من دراسة منطقة ماكونيا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر إلى دراسة تاريخ فرنسا في العصر الوسيط. وإيمانويل لوروا لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie) هو الآخر انتقل من دراسة فلاحي منطقة لانغدوك إلى دراسة التاريخ القروي لفرنسا، ثم إلى دراسة تاريخ أوروبا» (حبيدة، 2009 ـ 2010: 18).

ـ إذا تمعّنا جيداً في الحصيلة الإجمالية للأبحاث المونوغرافية المنجزة لحد الآن، فإنها تظل قليلة ومحدودة في الزمان والمكان، ولا تفي بالغرض المنشود. ويمكن تشبيه العمل المونوغرافي بفروة الفهد، فيها نقط بيضاء كثيرة، لكنها تسبح في سواد أكبر منها، ليس بينها أية علاقة. وهذا ما يطرح مجدداً إشكالية التركيب.

ـ إن المنهج المونوغرافي هو في الأصل مشروع متعدد التخصصات والمناهج، حيث ساهم فيه علماء الاجتماع والبيئة والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، والقانون، واللغة، وغيرها من التخصصات التي يعمل المؤرخ المحترف في الأخير على استغلال نتائجها لكتابة ما يسمى التاريخ الشمولي عن منطقة أو حقبة ما. وهذا ما لم نجده متوفراً أيضاً عند عدد من المونوغرافيين المغاربة ـ مع استثناءات فردية خاصة، تظل بدورها قليلة ـ الذين حبسوا أنفسهم في مكاتبهم ليبتدئ البحث المونوغرافي منهم وينتهي إليهم، رغم أن الدراسات الشاملة تقتضي حتماً تضافر الجهود وتعاون تخصصات مختلفة.

## رابعاً: آفاق البحث

أمام تراجع بريق المنهج المونوغرافي، وفي غياب شروط نجاح هذا البحث، بدأت الكتابة التاريخية تنحو حسب عبد الأحد السبتي نحو اتجاهات مغايرة وبدأت بعض الحقول الأخرى تستقطب فضول واهتمام المؤرخين المغاربة، وفي ما يلي عرض للتفاصيل (السبتي، 2012: 49):

• **أولاً**، توسيع مجال التاريخ الاجتماعي في اتجاه تركيز الاهتمام على الفئات الاجتماعية الهامشية واستجلاء أوضاعها المعاشية وأدوارها التاريخية. وهكذا فقد برزت إلى الوجود بعض الأبحاث، التي اهتمت ببعض المواضيع كالفقر والفقراء (استيتو، 2004)، وظاهرة الرق (بنمليح، 2004؛ Ennaji, 1994; 2007)، وغيرها من المواضيع التي استأثرت باهتمام الباحثين المغاربة على غرار ما حدث في الغرب (فرنسا). كما سلطت بعض الأبحاث الأضواء على موضوع الثورات الاجتماعية من خلال ظاهرة السيبة والاحتجاج الحضري (السبتي وفرحات، 2007).

• **ثانياً**، تسليط الضوء على تاريخ الحياة اليومية، وتاريخ الأزمات مثل الزلازل والأوبئة والمجاعات (البزاز، 1992) والأزمات الديموغرافية. كما تم الاهتمام بتاريخ التغذية (Houbaida, 2008) والمشروبات والمنبهات (نشاط، 2006) وتاريخ اللباس (محمد، 2006)، وهي كلها عناصر تتصل بمكونات تتعلق بالذوق العام والتبادل الاقتصادي والعادات الاجتماعية.

• **ثالثاً**، الاهتمام بتاريخ التعدد الديني واللغوي، كما هو الشأن بالنسبة إلى تاريخ اليهود بالمغرب (كنبيب، 1998). ويفسر هذا الاهتمام بالدور الهام الذي أدّاه العنصر اليهودي في التطورات الاجتماعية التي عرفها مغرب القرن التاسع عشر. وفي مستوى آخر سجل البحث الجامعي أيضا بداية الاهتمام باللغة والثقافة الأمازيغيتين لكن المسألة

لا زالت تراوح حسب عبد الأحد السبتي ما سماه «ثنائية التجاهل وإعادة الاعتبار، والاختزال ثم الاختزال المضاد» (السبتي، 2012: 50 ـ 51).

• **رابعاً**، تاريخ الآخر والذي شكل بدوره موضوع دراسة بالنسبة إلى الكثير من المؤرخين المغاربة، وفي هذا السياق برز الاهتمام بتاريخ أفريقيا جنوب الصحراء[14]، وبوجه خاص علاقة المغرب بأفريقيا جنوب الصحراء ولا سيما من الناحية الدينية. كما برز الاهتمام أيضاً بتاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها مع المغرب وذلك منذ تسعينيات القرن الماضي[15]. أما بالنسبة إلى البحث في تاريخ أوروبا[16] وأمريكا (بنهاشم، 2009؛ اليعقوبي، 2005 ـ 2006) والشرق الأقصى (اعفيف، 2010)، بل وحتى المغرب الكبير والمشرق العربي، فإن القصور يكاد يكون مطلقاً، اللهم إذا استثنينا بعض الأبحاث الجادة والتي تعد على رؤوس الأصابع، وجلها عبارة عن أطروحات جامعية لم تجد طريقها إلى النشر.

ومن علامات القصور أيضاً نجد ضعف الاهتمام بقضايا تاريخ العالم المعاصر أو الراهن. ولقد ظل الشعور السائد داخل وسط المؤرخين المغاربة بخصوص هذه الفترة هو أنها مرحلة من اختصاص الصحافة والباحثين في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ميشيل، 1997)، ناهيك بمختلف الإشكاليات التي تثار نظرياً بالنسبة إلى تاريخ الزمن الراهن وكتابته وكما تم صوغها في الغرب أولاً وتحديداً في فرنسا[17].

---

(14) أسس بهذا الصدد معهد الدراسات الأفريقية كمؤسسة جامعية تتولى مهمة البحث في لا يزال يعاني ندرة الباحثين المتخصصين العارفين باللغات المحلية وتقنيات المعرفة الميدانية. وبخصوص تجربة البحث، انظر: (رزوق، 2013).

(15) في مجال العلاقات المغربية ـ العثمانية تمت مراجعة مسألة الاستثناء المغربي وظهرت علاقات أكثر تعقيداً بين الكيانين الإسلاميين. ومن تاريخ العلاقات المغربية ـ العثمانية إلى التاريخ العثماني ثم إلى التاريخ المقارن، ومن التاريخ العثماني إلى تاريخ المجال العربي العثماني ومعه إلى تاريخ بلاد فارس (إيران). انظر بهذا الشأن: (الطبايلي، 1989؛ بنحادة، 1998). انظر كذلك: (El-Moudden, 1992).

(16) مثلت أوروبا موضوع دراسة بالنسبة إلى الكثير من الباحثين المغاربة منذ نهاية الثمانينيات. وهذا المجال من البحث التاريخي له أهمية كبيرة بالنظر إلى مساهمته في فهم «السياق العام الذي حصلت فيه التطورات التي عرفها المغرب والظروف التي فرضت فيها القوى الأوروبية نفسها عليه، وردود فعل المغاربة، والتحولات السياسية والسوسيو ـ اقتصادية التي ولدتها ضغوط تلك القوى. ومن بين الأعمال الجادة في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال: (بن الصغير، 1997؛ القدوري، 2000؛ سيمو، 2003؛ الأزمي، 2007).

(17) مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وضمن تطور حركة التاريخ المهني الفرنسي، ظهر تاريخ يعلن نفسه بوصفه تاريخاً للزمن الحاضر، حيث اقتحم المؤرخون الفرنسيون حقل التاريخ الراهن بابتكار أدوات معرفية جديدة والاعتماد على أشكال مصدرية جديدة، ولقد منح هذا التاريخ صفة مؤسساتية منذ نهاية السبعينيات كما تدل على ذلك تجربة معهد الزمن الراهن الذي أسسه فرانسوا بيداريدا (François Bédarida) منذ سنة 1978، ليساهم بذلك الباحثون الفرنسيون في النقاش الدائر حول القرن العشرين وصراعاته وأنظمته وظواهره السياسية.

وحينما يواجه المؤرخ المغربي موضوع التاريخ القريب، فإن هذا الأخير تعوّد الاعتراض والتحفظ عن الاهتمام بهذا النمط أو الشكل الجديد من الكتابة التاريخية، إذ يصعب جداً التأريخ لما هو جار؛ لأن الحوادث الساخنة ألصق بحياة المؤرخ من أن تصلح موضوعاً لبحث رصين متأن؛ فالمسافة الضرورية بين الباحث وموضوعه غائبة، والفاعلون في الأحداث المستفيدون المباشرون منها ما زالوا على قيد الحياة، والحدث لم يستكمل كل ملامحه ولم تتجمع كل عناصره ويصعب جداً الإحاطة بكل جوانبه، وما يعتقد أنه نتائج لا يعدو أن يكون سوى مقدمات لنتائج لم تتبلور بعد، ناهيك بصعوبة الوصول إلى المصادر الأرشيفية(18).

## خامساً: إشكالية المصادر

على الرغم من هشاشة بنى إنتاج البحث العلمي، ـ والذي يتلازم في معظمه مع الحصول على الدرجة العلمية ـ من المكن أن نقر بأن المؤرخين المغاربة قد حققوا بداية تراكم حقيقي في ما يخص توسيع مفهوم التاريخ ومجالاته (التاريخ المونوغرافي) وتطوير مجال المصادر. فإلى جانب أرشيف الحماية وأرشيف الدولة المخزنية حقق البحث بعض المكتسبات في اتجاه الأرشيف المحلي، مثل وثائق الأحباس والأعراف والأرشيف العائلي. كما حصل أيضاً تقدم ملحوظ في ما يخص توسيع مجال استثمار بعض المصادر الأدبية كالنوازل الفقهية، والمناقب والرحلة. وبالموازاة مع هذا التطور أصبحت هنالك أرصدة أخرى حديثة من الأرشيف في متناول الباحثين والتي تساعدهم على دراسة مواضيع معاصرة. ويتعلق الأمر بأنواع مختلفة من الوثائق كالمعطيات الإحصائية والبيانية، والشواهد الأيقونوغرافية، والمصادر الأدبية التخيلية، والاستجوابات التي تم تسجيلها مع شخصيات بارزة أو مع أفراد مغمورين.

وبرغم تعدد المصادر فإن مناهج المعالجة ـ باستثناء القليل منها ـ ظلت تقليدية ترتكز على الأسس المعرفية والإيبيستمولوجية التقليدية للتراث التاريخي العربي ـ الإسلامي في العصور الوسطى الذي كان قائماً على الإسناد والإخبار. ويميل المؤرخ هنا في معظم الأحوال إلى دراسة النصوص وتحقيقها (النصوص التراثية)، كما أن هناك نصوصاً أخرى عولجت معالجة سطحية كالنصوص الشفوية ـ التي أثبتت أهميتها بالنسبة للبحث التاريخي المعاصر ـ مع جهل تام بالمكتسبات الحديثة التي حققها البحث الغربي في مجال التاريخ الشفوي. ونفس الملاحظة تقريباً يمكن إبداؤها بخصوص المصادر الإيقونوغرافية حيث لا يزال البحث التاريخي يعاني ضعفاً واضحاً في هذا الجانب.

(18) للمزيد من التفاصيل حول هذه الصعوبات وفي السياقين الغربي والمغربي يمكن الرجوع إلى البيبليوغرافيا التالية: (Soulet, 2009; Sebti, 2006: 47-54; Vermeren, 2009: 119-136).

وينطبق هذا التوصيف الأخير على صنفين آخرين من الوثائق أثبتا ثراءهما بالنسبة إلى البحث التاريخي الحديث ويتعلق الأمر هنا تحديداً بالوثيقة الأركيولوجية والخريطة التاريخية.

وفي مستوى آخر قد يكون من المجدي أن يهتم المؤرخ بمسألة الأرشيف التاريخي، ومعظم المؤرخين يتفقون عموماً بأن المقاربة الأفضل تمر عبر استعمال أكبر عدد من مصادر الأرشيف، بيد أن المؤرخ مطالب بألّا يقف عند الوثيقة أو الأرشيف بل النفاذ إلى داخل النص عبر شبكة من المفاهيم والذهنيات وهو ما يستدعي منه وقفة تأملية مقرونة بحذر شديد وحس نقدي، فالتاريخ لا يتجدد باكتشاف وثائق جديدة بقدر ما يتجدد بنوعية الأسئلة التي يطرحها المؤرخ على الوثائق وتأويله لها. فبالنسبة إلى المؤرخ ليست الوثيقة معطاة فقط، كما قد توحي على ذلك فكرة الأثر الباقي. بل إنها شيء مستبحث ومهيأ ومؤسس. التساؤل إذاً هو الذي يقيمها ويؤسسها كوثيقة ومن هنا لا تكتسي الأرشيفات سوى قيمة نسبية، لأنها تبقى موقعاً اجتماعياً تتحكم فيه إجرائية الوثائقيين والمؤرخين. ويؤكد بول ريكور على الترابط الحاصل بين الواقع التاريخي والسؤال التاريخي، لأنه ليس ثمة من وثيقة من دون سؤال، ولا من سؤال من دون مشروع تفسير. إن استقراء الوثيقة التاريخية في ضوء مفاهيم علمية معاصرة. تبقى مسألة أساسية تتكامل فيها عملية التأريخ للواقعة مع التحليل المفاهيمي للسياق التاريخي. فالسائد أن يغلب التأريخ الحدثي (الإخباري) على الكتابة، أو يغلب التوصيف الأيديولوجي (الأسطوري) على الخطاب. وفي الحالتين يبقى البحث مجانباً الأسئلة الصعبة بحجة الأمانة للوثيقة، أو محاولاً الإجابة التبسيطية تحت مظلة الأجوبة المنمطة.

## على سبيل الختام

ورغم أن التجديدات المعاصرة قد حملت الكثير من التحولات التي مهدت لانفتاح المؤرخين المغاربة على قضايا جديدة في البحث وفي السؤال (التاريخ المونوغرافي)؛ ورغم أن انفتاح حقل التاريخ على كل العلوم والمعارف، سواء الحقة منها أم الإنسانية، قد أضحى سمة مميزة لحصيلة التطور المنهجي لوظيفة الكتابة التاريخية؛ ورغم أن الحرص على تطوير الأدوات المنهجية والرؤى تجاه المنطلقات المهيكلة للمجال قد أضحت ضرورة مميزة للمجال، فالمؤكد أن هذه الطفرات الهائلة قد فتحت الباب واسعاً أمام إعادة مساءلة هوية الكتابة التاريخية المغربية وحدود تصنيفاتها ومستويات تقاطعاتها مع المجالات الأخرى وخصائصها المميزة وأنساقها المنهجية الناظمة. وعلى أساس ذلك، أصبحت الكثير من اليقينيات مجالاً رحباً للمساءلة المتجددة والمستمرة، للاستيعاب وللتجاوز، للتفكيك والاستنبات، مثلما هو الحال مع قضايا الوثيقة التاريخية والحدث التاريخي والبنية التاريخية... إلخ. وهو ما يفرض أيضاً ضرورة إعادة تصميم الإسطوغرافيا المغربية، وتغير هيكلتها، وتجريب

مفاهيم وأدوات معرفية مستمدة من التجربة التاريخية التي راكمتها بلدان متقدمة في هذا المجال ومن التداخل الكبير الذي عرفته مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي تداخلت موضوعاتها في حقل التاريخ وهو ما أصبح يعطي للمعرفة التاريخية معنى آخر وفهماً جديداً.

## المراجع


أبو إدريس، إدريس (2003). **التاريخ في عالم متغير، التاريخ الجهوي المغربي: أهميته وآفاقه في التنمية**. المحمدية، مطبعة المتقي برينتر.

الأزمي، أحمد (2007). **العلاقات المغربية الفرنسية على عهد مولاي إسماعيل، 1672 ـ 1727.** فاس: منشورات ما بعد الحداثة.

استيتو، محمد (2004). **الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17م.** وجدة: مؤسسة النخلة للكتاب.

أعفيف، محمد (2010). **أصول التحديث في اليابان، 1568 ـ 1868.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البزاز، محمد الأمين (1992). **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

البكراوي، محمد (2012). «ملاحظات حول واقع البحث التاريخي بالمغرب منذ الاستقلال.» في: «على خطى محمد بن عبد الكريم الخطابي.» **مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي:** العدد 9.

بن الصغير، خالد (1997). **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر** (1856 ـ 1886). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بنحادة، عبد الرحيم (1998). **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**. زغوان: منشورات مؤسسة التميمي.

بنمليح، عبد الإله (2004). **الرق في بلاد المغرب والأندلس.** بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

بنهاشم، محمد (2009). **العلاقات المغربية الأمريكية، 1786 ـ 1912.** الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

التوفيق، أحمد (1983). **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إنولتان، 1850 ـ 1912.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

التوفيق، أحمد (1995). «حوار.» **مجلة مقدمات**، العدد 4، خريف.

جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد (2005). «المدرسة التاريخية المغربية الحديثة وتأثيرات الموقع الجغرافي في تحديد سماتها وخصائصها.» **مجلة التاريخ العربي:** العدد 35، صيف.

حبيدة، محمد (2009 ـ 2010). «التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في المغرب: من المونوغرافية إلى التركيب.» في: «خمسون سنة من البحث التاريخي.» **مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي:** عدد خاص مزدوج 7 ـ 8.

حبيدة، محمد (2011). «تاريخ المجال ومجال التاريخ.» في: **رهانات التاريخ الاجتماعي قراءات في كتاب «بين الزطاط وقاطع الطرق» لعبد الأحد السبتي.** تنسيق أحمد بوحسن. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

حبيدة، محمد (2013). «تاريخيات فرنسية: التاريخ المونوغرافي.» في: **كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات.** الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

رزوق، محمد (2013). «الدراسات الإفريقية بالمغرب: واقع وآفاق.» مقال على الموقع الالكتروني التالي: <https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/T44QNvTY3sY/ikp6cibiWG4J>. تاريخ الدخول 2013/11/30.

**رهانات التاريخ الاجتماعي قراءات في كتاب «بين الزطاط وقاطع الطرق» لعبد الأحد السبتي** (2011). تنسيق أحمد بوحسن. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

السبتي، عبد الأحد (1989). «التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية.» في: **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

السبتي، عبد الأحد (2009). **بين الزطاط وقاطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار.** الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

السبتي، عبد الأحد (2012). **التاريخ والذاكرة أوراش في تاريخ المغرب.** بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

السبتي، عبد الأحد وحليمة فرحات (2007). **المجتمع الحضري والسلطة بالمغرب، من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، قضايا ونصوص**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

سيمو، بهيجة (2003). **العلاقات المغربية الإيطالية، 1869 ـ 1912.** الرباط: منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري.

الطبايلي، عبد الحفيظ (1989). «العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن السادس عشر 1548 ـ 1617.» (بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط) (بحث مرقون).

العروي، عبد الله (2002). **ثقافتنا في ضوء التاريخ.** بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

العماري، الحسين (2010). البحث في تاريخ الجهة تساؤلات وملاحظات منهجية.» **دورية كان التاريخية:** العدد 7، آذار/مارس، مقال على الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://www.historicalkan.co.nr> تاريخ الدخول 10 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

العيادي، محمد (2010). «المدرسة التاريخية المغربية الحديثة الإشكاليات والمفاهيم.» في: **قضايا في تاريخ المغرب الفكري والاجتماعي.** عين الشق، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

القدوري، عبد المجيد (2000). **المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر: مسألة التجاوز.** بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

كنبيب، محمد (1998). **يهود المغرب، 1912 ـ 1948: مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية.** ترجمة إدريس بنسعيد؛ تقديم أندري أزولاي. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

مقر، محمد (2006). **اللباس المغربي من بداية الدولة المرينية إلى العصر السعدي.** الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المودن، عبد الرحمن (1995). **البوادي المغربية قبل الاستعمار؛ قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ميشيل، نيقولا (1997). «نشأة المدرسة التاريخية المغربية.» في: **كتاب المدرسة التاريخية المصرية 1970 ـ 1995.** القاهرة: دار الشروق.

نشاط، مصطفى (2006). **جوانب من تاريخ المشروبات المُسكرة بالمغرب الوسيط**. الرباط: منشورات الزمن.

اليعقوبي، خديجة القباقبي (2005 ـ 2006). «المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأرشيف المخزني 1786 ـ 1912.» (أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية) (بحث مرقون).

Braudel, Fernand (1969). *Ecrits sur l'Histoire*. Paris: Flammarion.

Ennaji, Mohammed (1994). *Soldats, domestiques et concubines: L'esclavage au Maroc au XIXe siècle*. Casablanca: Ed. Eddif.

Ennaji, Mohammed (2007). *Le Sujet et le mamelouk Esclavage, pouvoir et religion dans le monde arabe*. Paris: Fayard.

Houbaida, Mohamed (2008). *Le Maroc végétarien, 15$^{e}$-18$^{e}$ siècles: Histoire et biologie.* Casablanca: Editions Wallada.

Karsenti, Bruno (1997). *L'Homme total: Sociologie, anthropologie et philosophie chez Marcel Mauss*. Paris: Presse universitaire de France.

Mezzine, Larbi (1987). *Le Tafilalt contribution à l'histoire du Maroc aux XVII$^{e}$ et XVIII$^{e}$ siècle*. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.

El-Moudden, Abderrahmane (1992). «Sharifs and Padishahs: Moroccan - Ottoman Relations from the 16$^{th}$ through the 18$^{th}$ Centuries -Contribution to the Study of a Diplomatic Culture.» (PhD Dissertation, Princeton, NJ).

Sebti, Abdelahad (1984). «Aristocratie citadine. Pouvoir et discours savant au Maroc pré-colonial: Contribution à une relecture de la littérature généalogique fassie XV début du XX siècle.» (Thèse inédite, Université de Paris VII).

Sebti, Abdelahad (2001). «Variations marocaines autour du moment colonial.» dans: François Hartog et Jacques Revel (dirs.). *Les Usages politiques du passé*. Paris: Editions de l'EHESS, <http://ehess.dynamiques.fr/usagespublicsdupasse/fileadmin/PDFressources/Revel.Hartog.Usages.pdf> (consulté le 10/9/2013).

Sebti, Abdelahad (2006). «Histoire et Présent: Interrogations sur la distance et de la proximité.» dans: Mohammed Kenbib (dir). *Du Protectorat à l'indépendance. Problématique du Temps présent*. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.

Soulet, Jean-François (2009). *L'histoire immédiate historiographie, sources et méthodes*. Paris: Armand Colin (Collection U).

Vermeren, Pierre (2009). «Histoire récente, histoire immédiate, l'historiographie française et le cas du Maghreb.» dans: Mohammed Kenbib (dir). *Temps présent et fonctions de l'historien*. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.